خصائص الاقتصاد الإسلامي

محمد سعيد محمد مرشد

باحث دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر الشريف

Mohamedsaid1433@gmail.com

ملخص: يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية بمجموعة من الخصائص التي تجعله النموذج الأمثل، والبديل الأوحد لعلاج الكثير من المشكلات الاقتصادية المزمنة والمتكررة والمعاصرة، وسواء كانت هذه المشكلات على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي، أو على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي، مما يجعل هذا الاقتصاد يتصف بأنه طوق نجاة، وسبيل خلاص للخروج من الأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالمجتمعات وتفقرها، وكذلك التخلص من براثن التبعية الاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية والتجارية العالمية، والتي تم إنشائها في الأساس لخدمة أغراض الرأسمالية، والليبرالية، والعلمانية.وسوف نتعرف في هذا البحث على هذه الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الاقتصادات الوضعية، التحليل الاقتصادي الجزئي، التحليل الاقتصادي الكلي، الأزمات الاقتصادية العالمية، الرأسمالية.

Abstract: The Islamic economics is characterized by a range of characteristics that make it the ideal model and the only alternative to the treatment of many chronic, recurrent and contemporary economic problems. Whether these problems are at the level of microeconomic analysis or at the level of macroeconomic analysis, A lifeline, a way out of the global economic crisis that is ravaging and impoverishing societies, as well as getting rid of the clutches of economic dependence of global financial, monetary and trade institutions, which were created primarily for the purposes of capitalism, Liberalism, and secularism. In this research we will talk about these characteristics which characterize the Islamic economics from other traditional economics.

Keywords: (english) Islamic Economics, Microeconomic Analysis, Macroeconomic Analysis, Global Economic Crisis, Capitalism.

إشكالية البحث: ما هي الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية ؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف، والتي منها:

1. ترسيخ مفهوم الاقتصاد الإسلامي، واستخدامه عند طرح بدائل لعلاج المشكلات الاقتصادية.
2. إبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي وتمييزها عن الاقتصادات الوضعية.

منهج البحث: يتبع البحث المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي.

خصائص الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية بمجموعة من الخصائص التي تجعله النموذج الأمثل، والبديل الأوحد لعلاج الكثير من المشكلات الاقتصادية المزمنة والمتكررة والمعاصرة، وسواء كانت هذه المشكلات على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي، أو على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي، مما يجعل هذا الاقتصاد يتصف بأنه طوق نجاة، وسبيل خلاص للخروج من الأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالمجتمعات وتفقرها، وكذلك التخلص من براثن التبعية الاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية والتجارية العالمية، والتي تم إنشائها في الأساس لخدمة أغراض الرأسمالية، والليبرالية، والعلمانية. ومن هذه الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية:

1. اقتصاد رباني:

يستمد الاقتصاد الإسلامي قواعده ومبادئه- التي تحكم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة – من خلال مصادر الشريعة الأساسية، وهي:القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وهذا يجعل الحلول التي يطرحها هذا الاقتصاد تتصف بأنها حلول موضوعية وقابلة للتنفيذ في كل زمان، وفي كل مكان، وأن أثرها يظهر سريعًا إذا تم استيفاء شروطها، والأخذ بأسبابها؛ لأن الذي وضع هذه المبادئ هو الشارع الحكيم الذي قال في كتابه الكريم:" هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" سورة الملك الآية15 . وهذا يجعلنا نقف مع أهم خصيصة من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يتميز بها عن غيره من الاقتصادات الأخرى، وهو أنه اقتصاد رباني.

2. اقتصاد عقدي:

ربط الله – سبحانه وتعالى – في آيات كثيرة من القرآن الكريم بين الإيمان بالغيب، وهو أحد الأمور العقدية، وبين أمور اقتصادية كثيرة، مثل: الرزق والإنفاق، فقال تعالى:" وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ

يُنْفِقُونَ(3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ(4) "سورة البقرة الآيتان (3-4).

فيلاحظ من هذه الآية أن الحق – عزوجل – قد ربط بين الإيمان بالغيب، وبين مسألتين اقتصاديتين كبيرتين، الأولى: وهي مسألة الرزق، حيث جعل الله – سبحانه وتعالى- مسألة الرزق محسومة لكل الخلق، بل ومضمونة لهم جميعًا، فقال عز من قائل:" وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ(6)"سورة هود الآية 6، وأما المسألة الثانية، وهي الإنفاق، قال تعالى" وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ"سورة الحديد الآية6، وبين في آيات أخرى طرق الإنفاق وسبله، فقال تعالى:" وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ(34)" سورة التوبة الآية 34، فحثنا سبحانه وتعالى في هذه الآية على الإنفاق في سبيل الله، وسبل الله كثيرة، ومنها الإنفاق على أوجه الاستثمار المختلفة، مما يعود بالنفع على المجتمع، ويتمثل هذا النفع بزيادة العوائد التي يحصل عليها الأفراد، وكذلك تنمية الاقتصاد بوجه عام.

وقد اتضح مما سبق أن الربط بين الأمور العقدية والأمور الاقتصادية في القرآن الكريم يدل على الارتباط القوي والوثيق بين العقيدة والاقتصاد، مما ينعكس بالأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي للدول، ويكون محفزًا للأفراد على زيادة الجهد المبذول في العمل وتجويده؛ بغية تعظيم الأجر والمثوبة عند الله في الآخرة، والحصول على النعيم في الدنيا، وهذه من أعظم الثمرات المترتبة على دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي، وأنه منبثق من أصل العقيدة الإسلامية، ويتحاكم فيه إلى العقيدة، ويلتزم ببعض الالتزامات كالزكاة، والصدقات ونحوها[1].

[1] لفكري أحمد نعمان،"**النظرية الاقتصادية في الإسلام**"، نشر دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1405هـ، ص154. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع

3. اقتصاد إيماني:

لاشك أن الإيمان الذي عرفه علماء الشريعة بأنه قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالجوارح والأركان، يحرك الإنسان على فعل الأشياء الخيرة، التي يرجو بها ثواب الآخرة، ومن هذه الأمور منها يتعلق بأمور الاقتصاد، فنجد مثلًا عبادة الصلاة، قد قرن ربنا سبحانه وتعالى بينها كأمر إيماني، وبين التجارة والربح والأموال كأمور اقتصادية، فقال تعالى:"فإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"سورة الجمعة الآية 10، وقال تعالى:"وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ" سورة طه الآية130، وقال تعالى:"قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (1) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ(2)"سورة المؤمنون الآيتان(1-2).

مثال آخر في عبادة الوضوء جاء الإسلام الحنيف ليرسي مبادىء نظرية الاستهلاك للموارد الاقتصادية كأروع نموذج عرفته البشرية في تاريخها، فقد حذر النبي ﷺ من الإسراف في الماء للمتوضىء، حيث قال ﷺ في الحديث:"لاتسرف في الماء وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ"[2]، بل أجاز ﷺ الوضوء من فضلة المتوضيء؛ ليحافظ على هذا المورد الاقتصادي الهام، وهو الماء.

ويتضح أكثر العلاقة القوية بين القيم الإيمانية والاقتصاد الإسلامي من خلال هذا المثال الثالث، في عبادة الحج – وهو ركن من أركان الإسلام الخمسة – يتبين لنا عند الوقوف مع آيات الحج المسطرة في سورتي البقرة والحج، أن الله ﷻ قد

إلى: محمد رواس قلعة جي،"الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية"، مطبعة دار النفائس.ص55.

[2]رواه الإمام أحمد (6768) وابن ماجة(419) عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما:" أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرَفُ يَا سَعْدُ؟ قَالَ: أَفِي الْوُضُوءِ سَرَفٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَار".

جمع فيها بين مناسك الحج كأعمال تعبدية وإيمانية، وبين تحصيل منافع الدنيا كأمور اقتصادية ومادية، فيقول تبارك وتعالى:" وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ(27) لِّيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ۖ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ(28)"سورة الحج الآيتان (27-28)، وقال تعالى:" وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ(201)" سورة البقرة الآية 201 . ويلاحظ من هذه الآية الكريمة الجمع بين أمور الاقتصاد من قوله:"فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً"، وكذلك تحقيق الأمور الإيمانية من قوله:" وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً".

ومما يدل على ارتباط الاقتصاد بالإيمان أيضًا، قوله تعالى:"وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (96)" سورة الأعراف الآية 96. في هذه الآية الكريمة، بيان أن الإيمان والتقوى أحد أهم أسباب الازدهار في الاقتصاد الإسلامي، وهما سببان للبركات والخيرات، كما يقول الاقتصاديون، أن هدف الاقتصاد هو تحقيق مجتمع الرفاهية[3].

مما سبق يتبين لنا بجلاء أن الاقتصاد الإسلامي مبني على القيم الإيمانية الثابتة في الكتاب والسنة، مما يجعله يوصف بأنه اقتصاد إيماني.

4. اقتصاد أخلاقي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من القيم الأخلاقية التي تعتبر المحرك الأساسي والفاعل الرئيسي لأفراد المجتمع على تنمية الاقتصاد وازدهاره. ومن هذه القيم: العدالة، والأمانة، وعدم الظلم.

[3] عبد الرحمن ناصر أحمد عبد المولى،"**ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، عام 2010/2009م، ص8.

وأما عن القيمة الأخلاقية الكبرى التي ربطها الإسلام بالاقتصاد فهي المشروعية. وتمثل الوعاء الذي يوضع فيه كل أمر اقتصادي سواء أكان هذا الأمر يتعلق بسلوك الفرد منتجًا، أو صانعًا، أو تاجرًا، أم بسلوك الدولة في جميع وظائفها ومسؤولياتها الاقتصادية، وسواء أكان هذا الأمر في إطار محلي أم على مستوى دولي، وسواء كان هذا الأمر على مستوى شخصية طبيعية أم اعتبارية.

وقد عبر القرآن الكريم عن المشروعية بمصطلح الحلال، ولهذا التعبير دلالته التي يمكن أن تستشف من الآراء التي قالها المفسرون للآيات التي جاء بها هذا المصطلح. ومن آيات القرآن الكريم التي ربطت الاقتصاد بالحلال ما يلي[4]، قوله تعالى:"يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّبًا وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ"سورة البقرة168، وقال تعالى:" وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلاً طَيِّبًا وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِيَ أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ"سورة المائدة آية 88، وقال تعالى: "فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللّهُ حَلاَلًا طَيِّبًا وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"سورة النحل آية 114، هذه بعض آيات القرآن الكريم التي ربطت بين الاقتصاد والحلية، وفي القرآن الكريم آيات أخرى كثيرة تتضمن هذا المعنى.

ولذا لما انفصلت الأخلاق عن الاقتصاد حدث كثير من المشكلات الاقتصادية، ولعل أقرب مثال على ذلك، هو وقوع الأزمة المالية العالمية عام 2008م في بورصة وول ستريت بالولايات المتحدة الأمريكية، التي ما لبثت أن تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية-والتي عرفت في أدبيات الاقتصاد بالكساد الكبير Great Depression-، وكان السبب الرئيس في وقوعها فساد الأخلاق عند من يملكون القرار المالي، والقرار الاستثماري.

[4] رفعت السيد العوضي،**"النظرية الاقتصادية الإسلامية"**، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1437 هـ / 2017م، ص403.

وقد تنبه الغرب إلى هذه الحقيقة فجعلوا يدرسون الأخلاق-والتي تعرف بالإنجليزية Ethics- كمادة تكميلية للحصول على الشهادات الدولية المتخصصة في مجال الاقتصاد والمال والأعمال، بعد أن كانوا يفصلون بين الأخلاق والاقتصاد سواء على المستوى الأكاديمي عند تدريس مقررات علم الاقتصاد الوضعي، أو على المستوى العملي في المعاملات المالية، والاقتصادية اليومية.

5. اقتصاد معياري:

يتصف الاقتصاد الإسلامي بأنه يتبع المنهج المعياري في التحليل الاقتصادي للظواهر والمشكلات الاقتصادية، حيث يعبر المنهج المعياري عن تفسير الواقع الاقتصادي بما ينبغي أن يكون عليه – وهو الذي يعرف في أدبيات الاقتصاد Normative Economics-؛ وذلك بهدف تحقيق الأمثلية أو الكفاءة الاقتصادية لاستغلال وتخصيص الموارد الاقتصادية، والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الكلي Macroeconomics، ويؤدي كذلك إلى تعظيم العوائد والأرباح للأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي Microeconomics.[5]

6. اقتصاد يقوم على سمو الهدف:

إذا كان هدف الاقتصاد في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية زيادة الرفاهية المادية، فإن هدف الاقتصاد الإسلامي زيادة على ذلك هو: تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان، قال تعالى:"وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى (17) الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ (18) "سورة الليل الآيتان 17،18. فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس، وقال جل شأنه:"وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ "سورة الصف الآية11، وليس

[5] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: رفعت السيد العوضي،"**الوسطية الاقتصادية في الإسلام**"، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1437 هـ / 2017م، ص280. محمد رواس قلعة جي،"**مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**"، مرجع سبق ذكره، ص56.

الجهاد بالضرورة أن يكون قتالًا، بل قد يكون إصلاحًا اجتماعيًا، أو فكريًا، أو تهذيب نفسيًا، أو سموًا روحيًا[6].

يترتب على ماسبق أن الإسلام قد جعل هدف الاقتصاد الثراء المعنوي إلى جانب الثراء المادي؛ لأن سعادة الإنسان لا تتحقق إلا باجتماع الأمرين معًا، المادي والمعنوي، وبذلك يتم التوفيق بين حاجات الروح والبدن[7].

7. اقتصاد الرشادة

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ الترشيد في استخدام الموارد الاقتصادية، فلا إسراف لقوله تعالى:" وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (67)" سورة الفرقان الآية 67، وقوله تعالى:"وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ"سورة الأعراف الآية 31، ولا تبذير لقوله تعالى:"إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)" سورة الإسراء الآية 27، ولا بخل لقوله تعالى:"الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا" سورة النساءالآية 37 .ومن صورة الرشد في الاقتصاد الإسلامي:

1.7 التوسط والاعتدال في الإنفاق، لقوله تعالى:"وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (67)" سورة الفرقان الآية 67، فكلا الأمرين مرفوضين، سواء من الناحية الشرعية، أو من الناحية الاقتصادية، ففي حالة الإسراف يحدث اختلال في التوازن العام للاقتصاد، حيث أن

[6] محمد رواس قلعة،"**مرجع سبق ذكره**"، ص 58.

[7] سعيد مرطان،"**مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**"، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1406ه، ص54 . ويمكن الرجوع إلى: مجلة البنوك الإسلامية العدد 53 ص 59، والعدد 56، ص31.

الإسراف يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما ينعكس بدوره على حدوث اختلال في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، مما ينجم عنه حدوث تضخم – يعرف هذا التضخم في أدبيات الاقتصاد بأنه تضخم من جانب الطلب Inflation demand –، وذلك نتيجة عدم كفاية العرض الكلي لسد الزيادة المفاجئة للطلب الكلي التي حدثت بسبب الإسراف الشديد في الاقتصاد القومي.

أما في حالة التقتير فيؤدي إلى نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يحدث ركود اقتصادي، حيث أن عزوف الأفراد عن الاستهلاك بوازع التقتير، يدفع المستثمرون إلى تخفيض حجم إنتاجهم؛ ومن ثم حدوث اختلال للتوازن في سوقي المنتجات والنقود، وبالتالي يصاب الاقتصاد بالركود، وفي بعض الحالات يكون هذا الركود مصحوبًا بتضخم – ويعرف هذا في أدبيات الاقتصاد بأنه ركود تضخمي Stagflation -، وإذا استمر هذا الوضع لأكثر من عامين متتاليين، أصبح الاقتصاد يعيش في مرحلة أكثر خطورة، وهي مرحلة الكساد الكبير Great Depression.

مما سبق يتضح أن التقلبات الاقتصادية- من رواج وكساد-، والتي تمر بها الدول في اقتصاداتها،يرجع إلى عدم تطبيق مبدأ الرشد الاقتصادي، والذي يتعبر خاصية يتصف بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية.

2.7 عدم تمكين السفهاء من المال، فالله تعالى خلق المال؛ لإصلاح الكون والنفوس، ولذلك فإنه لا يمكن منه من لا يحسن التصرف فيه، ولذا شرع الحجر على السفيه الذي لا يحسن التصرف بالمال[8]، قال تعالى:" وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي

[8] عبد الله بن أحمد بن قدامة،"**المغني**"، طبع مكتبة الرياض الحديثة، بغير تاريخ، 506/4.

جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا". سورة النساء الآية 5.

3.7 عدم استعماله لترويج الباطل: ولذلك حرم الإسلام الرشوة ونحوها، فقال تعالى:"وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ"سورة البقرة الآية 188.

4.7 عدم استعماله استعمالًا مضراً بالغير: فلا يحل لمن ملك مذياعاً أن يعلي صوته بشكل يمنع غيره من النوم، أو المذاكرة، أو العمل.

8. اقتصاد يجمع بين الثبات والتطور:

ومعنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي يتبع (سياسة ثابتة)، وهي في نفس الوقت (سياسة متطورة) . فهي ثابتة من حيث أصولها الاقتصادية التي وردت في نصوص القرآن والسنة. فهي غير قابلة للتغيير أو التبديل، ويخضع لها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن أشكال الإنتاج السائدة، أو درجة تطور المجتمع، وهو ما نعبر عنه باصطلاح(المذهب الاقتصادي الإسلامي)، وهي أيضًا سياسة متطورة، وذلك من حيث تفاصيل تطبيق هذه الأصول بما يتلاءم وظروف الزمان والمكان. ومن ثم تتعدد، أو تختلف التطبيقات الإسلامية باختلاف المجتمعات، وهو ما نعبر عنه باصطلاح (النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية)[9].

واتصاف الاقتصاد الإسلامي بالجمع بين خاصية الثبات والتطور في آن واحد، يساعد في ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية، فلا تمضي شاردة على غير هدى، لأن

[9] محمد شوقي الفنجري،**"ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية"**، ندوة المنهجية في الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، بتاريخ الأحد 10 ربيع الثاني 1422هـ الموافق الأول من يوليو 2001 م، ص131 .

مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات، وبكل ما يجد في حياته من ملابسات وظروف وارتباطات، فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى أنها قريبة أو بعيدة من الحق والصواب، ومن ثم يظل في الدائرة المأمونة لا يشرد إلى التيه[10].

9. اقتصاد يجمع بين المصلحتين العامة والخاصة:

ينفرد الإسلام بسياسة اقتصادية متميزة، وذلك لجمعه بين المصلحتين العامة والخاصة، أي اعتبار مصلحة الفرد، مع عدم إهدار مصلحة المجتمع، فهو دين الوسطية والاعتدال، يقول تعالى:"وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا"سورة البقرة الآية 143، وهي وسطية نسبية لا تعني الوسط بمعنى البينية المعروفة، فالاعتدال سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة فقوام السياسة الاقتصادية هي حفظ التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع[11]، يقول تعالى:" لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ" سورة البقرة الآية 279، ويقول الرسول ﷺ " لا ضرر ولا ضرار"[12] ، ويقولﷺ في الحديث:"إن قومًا ركبوا سفينة فاقتسموا لكل منهم موضع فنقر رجل منهم موضعه بفأسه فقالوا له ماذا تصنع؟ قال مكاني اصنع فيه ما أشاء فإن أخذوا على يديه نجا ونجوا وإن تركوه هلك وهلكوا"[13].

---

[10] محمد شوقي الفنجري،**"ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية"**، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية سنة 1978م، ص18 وما بعدها. ويمكن الرجوع إلى: محمد شوقي الفنجرى،**"المدخل إلى الاقتصاد الإسلامي"**، بدون سنة، بدون ناشر، ص146. وحمد بن عبدالرحمن الجنيدل،**"كتاب منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي"**، شركة العبيكان للطباعة والنشر، 1406هـ،ج1، ص34.

[11] حمد الجنيدل،**"مرجع سبق ذكره"**، ص36.

[12] سنن ابن ماجه: كتاب الأحكام: باب من بنى في حقه ما يضر بجاره. حديث رقم (2331) بلفظ:عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار. أخرجه أحمد في باقي مسند الأنصار 21714.

[13] صحيح البخاري، كتاب الشهادات،ج6، ص223، مع شرحه فتح الباري، طبعة الحلبي، سنة 1354هـ .

فالنظام الاقتصادي الرأسمالي: ينظر إلى الفرد على أنه محور الوجود والغاية منه، ومن ثم فهو يهتم بمصلحته الشخصية ويقدمها على مصلحة الجماعة كلها، وهذا هو سر منحه الحق الكامل والمطلق في الملكية والحرية الاقتصادية، ويعلل النظام الرأسمالي موقفه هذا من الفرد بأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الأفراد حين يعملون على تحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم في الوقت نفسه يحققون مصالح الجماعة، ولكن هذا التقديم لمصلحة الفرد له آثار سيئات أهمها: كثرة الأزمات الاقتصادية، وانتشار البطالة، والتفاوت الكبير بين الدخول، وظهور الاحتكارات[14].

أما النظام الاقتصادي الاشتراكي: فهو يجعل المجتمع هدفه فيهتم بمصلحته أولًا ويقدمه على الفرد. ومن ثم تدخلت الدولة في كل أوجه النشاط الاقتصادي، ومنعت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهو يبرر ذلك بأنه حين يرعى مصلحة المجتمع وحدها، إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الفرد، إذ الفرد لا يعيش إلا في مجتمع وأن قيمته هي بحسب قيمة مجتمعه، وأن تقدمه وتفتح ملكاته هي بحسب درجة نمو هذا المجمع وتطوره[15].

10. اقتصاد يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية:

يمتاز الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد روحي ومادي، فجميع تصرفات الإنسان المادية لابد أن تتصف بمراقبة الله وابتغاء وجهه، فالمسلم حين يعامل الناس معاملة اقتصادية

[14] خزعل البيرماني،"**التاريخ الاقتصادي**"، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1968، ص202.

[15] محمد شوقي الفنجري،"**ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية**"،"مرجع سبق ذكره"، ص148.

« مجلة المنهل الإقتصادي»، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

فلابد أن يتذكر حديث "العمل عبادة"[16]، وحديث "إنما الأعمال بالنيات"[17]، وحين يقرر هذه الفكرة لا يريد من وراء ذلك أنها مقصودة لذاتها، وإن قيمة هذه التوجيهات حماية للفرد نفسه[18].

11. الميل إلى الواقعية:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال، فهو واقعي في غاياته وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، فلا يكلف الإنسان مالا طاقة به[19]. ولاشك أن هذه الواقعية تدفع الأفراد إلى مزيد من الأعمال كمًا وكيفًا- حتى يستطعيون تحقيق أهدافهم المنشودة التي يحلمون بها -، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإنتاجية للاقتصاد القومي، مما يكون له أثر إيجابي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي السنوي، ومن ثم تحقيق مستوى الرفاه الاقتصادي الذي يعتبر مطلبًا أو هدفًا رئيسًا من أهداف الاقتصاد الإسلامي.

12. مراعاة جانب الإنسانية:

يراعي الاقتصاد الإسلامي جانب الإنسانية، حيث أن الحلول التي يضعها لمشاكل الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقضية الحلال والحرام بما تعبر عنه هذه القضية من قيم ومثل وبامتدادها أيضًا إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وألوان السلوك الإنساني حاكماً أو محكوماً، حيث فرض الإسلام على الدولة أو من يمثلها في ولي الأمر القيام

---

[16] أخرجه مسلم ج3 ص136 بشرح الإمام النووي.

[17] أخرجه البخاري ج1 ص 7 بشرح ابن حجر من فتح الباري.

[18] لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: محمد شوقي الفنجري،"**ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية**"،"مرجع سبق ذكره"، ص155، وماورائها.

[19] حمد بن عبدالرحمن الجنيدل،"**مرجع سبق ذكره**"، ص40 .

بوظائف اقتصادية هدفها في المقام الأول تحقيق حاجات الإنسان الأساسية في حياته، وكذلك في الأمور الاقتصادية اليومية المتمثلة في البيع والشراء، نلاحظ أن الإسلام جعل العامل الأساسي في هذه المعاملات، هو الإنسان، وقد وضع حدودًا وضوابطًا لهذهالمعاملات؛ ليحفظ فيها حق المشتري كإنسان، ويحفظ حق البائع كإنسان، فقال النبي ﷺ في الحديث:"البيعان بالخيار، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما محقت بركة بيعهما"[20].

وكذلك فقد اعتبر الإسلام بالإنسان في معاملات الإجارة بكافة أنواعها فحفظ حق المؤجر وحق المستأجر، وفي قضية البطالة نجد أن الإسلام قد ضرب أروعة الأمثلة في وضع حلول وبدائل للقضاء على هذه المشكلة، والتي تعتبر من أخطر المشكلات الاقتصادية الكلية، فقد ألزم الإسلام المجتمع بالعمل، ورتب عليه جزاء في الدنيا، وجزاء في الآخرة، وفي المقابل توعد كل من يتخلف عن العمل، وهو قادر عليه بالعقوبة في الدنيا والآخرة، قال تعالى:"وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ " سورة التوبة الآية 94، وأمر بالتكافل الاجتماعي في حالة تخلف الإنسان عن العمل، وهو غير قادر عليه، فلذا فإن التوجيهات الإسلامية تقدم لنا تصورًا عامًا للاقتصاد الإسلامي، كما تضع لنا أصولًا كلية نهتدي بها حين التنفيذ[21].

ويتصف الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد إنساني، لأنه لا يهمل العوامل غير الاقتصادية، كالعوامل الاجتماعية، والسياسية، والأخلاقية، فهو يشمل هذه الموارد في المجتمع

[20] أخرجه البخاري، **كتاب البيوع**، باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقًا فليطلبه في عفاف (732/2)، رقم: (1973)، ومسلم، كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان (1164/3)، رقم :1532.

[21] غريب الجمال،"**المصارف والأعمال المصرفية**"، دار الشرق للنشر، القاهرة سنة 1972م، ص244.

البشري على هدى المفهوم الأخلاقي للرفاهية في الإسلام في دائرة الحلال[22].

13. اقتصاد الرقابة المزدوجة:

عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيد عن أعين الرقباء، أما في الإسلام فإن النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية ، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية وجدناها بعد الهجرة، فالرسول ﷺ كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها.

ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله ﷻ أحل كذا وحرم كذا، فهذا يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته[23]، وعندما سئل الرسول ﷺ عن الإحسان فقال:"أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"[24].

الخلاصة

يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية بمجموعة من الخصائص التي تجعله النموذج الأمثل، والبديل الأوحد لعلاج الكثير من المشكلات الاقتصادية المزمنة والمتكررة والمعاصرة، وسواء كانت هذه المشكلات

---

[22] إبراهيم الطحاوي،"**الاقتصاد الإسلامي مذهبًا ونظامًا**"،ج2، ص211.ويمكن الرجوع إلى: حمد بن عبدالرحمن الجنيدل،"مرجع سبق ذكره"، ص40 .

[23] على أحمد السالوس،"**موسوعة القضايا الفقهية**"، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع عام2005م– 1426ه، ص27. ويمكن الرجوع إلى: محمد شوقي الفنجري،"**ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية**"،"مرجع سبق ذكره"، ص155.

[24] صحيح البخاري حديث رقم 4777، صحيح مسلم باب: الإيمان حديث رقم 9، سنن النسائي: باب الإيمان وشرائعه حديث رقم 4991 ، مسند أحمد - باقي مسند المكثرين (395/2).

على مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي، أو على مستوى التحليل الاقتصادي الكلي، مما يجعل هذا الاقتصاد يتصف بأنه طوق نجاة، وسبيل خلاص للخروج من الأزمات الاقتصادية العالمية التي تعصف بالمجتمعات وتفقرها، وكذلك التخلص من براثن التبعية الاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية والتجارية العالمية، والتي تم إنشائها في الأساس لخدمة أغراض الرأسمالية، والليبرالية، والعلمانية. ومن هذه الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات الوضعية:

1. اقتصاد رباني
2. اقتصاد عقدي
3. اقتصاد إيماني
4. اقتصاد أخلاقي
5. اقتصاد معياري
6. اقتصاد يقوم على سمو الهدف
7. اقتصاد الرشادة
8. اقتصاد يجمع بين الثبات والتطور
9. اقتصاد يجمع بين المصلحتين العامة والخاصة
10. اقتصاد يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية
11. الميل إلى الواقعية
12. مراعاة جانب الإنسانية
13. اقتصاد الرقابة المزدوجة

النتائج

1. يتميز الاقتصاد الإسلامي بخصائص فريدة ومتميزة تجعله صالح تطبيق في كل زمان ومكان، وتجعله البديل الأفضل والأوحد لدي متخذي القرارات الاقتصادية سواء الأفراد أو الحكومات.
2. القيمة الأخلاقية الكبرى التي ربطها الإسلام بالاقتصاد هي المشروعية، وتمثل الوعاء الذي يوضع فيه كل أمر

« مجلة المنهل الإقتصادي»، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

اقتصادي سواء أكان هذا الأمر يتعلق بسلوك الفرد منتجًا، أو صانعًا، أو تاجرًا، أم بسلوك الدولة في جميع وظائفها ومسؤولياتها الاقتصادية.

3. من الخصائص التي أصبحت عنوانًا رئيسًا للاقتصاد الوضعي، هو فصل الأخلاق عن المعاملات الاقتصادية، وربط الاقتصاد في تعاملاته بمادية الحياة الدنيا دون النظر إلى الاعتبارات الأخلاقية التي تدفع الإنسان وتحركه إلى فعل كثير من الأعمال بغية الثواب الآخروي.

قائمة المراجع

أولًا: باللغة العربية:

أ) القرآن الكريم.

ب) السنة النبوية:

1. **صحيح البخاري**، باب السلم في كيل معلوم، كتاب السلم، دار طوق النجاة، ط1، دمشق، سورية،1422ه.
2. **صحيح مسلم**، باب السلم، كتاب المساقاة، دارطيبة، ط1، 1427ه – 2006م.

ج) الكتب:

1. حمد بن عبدالرحمن الجنيدل،"**منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**"، العبيكان للطباعة والنشر، 1406هـ، ج1
2. رفعت السيد العوضي،"**النظرية الاقتصادية الإسلامية**"، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1437 هـ / 2017م.
3. رفعت السيد العوضي،"**الوسطية الاقتصادية في الإسلام**"، دار السلام، القاهرة، ط1، 1437 هـ / 2017م.
4. سعيد مرطان،"**مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**"، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1406ه.
5. على أحمد السالوس،"**موسوعة القضايا الفقهية**"، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع 2005م – 1426ه،
6. لفكري أحمد نعمان،"**النظرية الاقتصادية في الإسلام**"، نشر دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 1405هـ.
7. محمد دويدار،"**مبادئ الاقتصاد السياسي**"،(**الاقتصاد المالي**)، الدارالجامعية الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
8. محمد رواس قلعة جي،"**مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية**"، طبعة دار النفائس، بدون سنة نشر
9. محمد سعيد محمد مرشد،"**توظيف صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**"، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1439 ه-2018م.

10. محمد شوقي الفنجري،**"ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية"**، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية سنة 1978م.
11. عبد الرحمن ناصر أحمد عبد المولى،**"ضوابط الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان،عام 2010/2009م.
12. مجلة البنوك الإسلامية العدد 53 ص 59، والعدد 56 ص 31.